

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٥٢

الاثنين، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

تقرر ذلك.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قرر المكتب أيضا أن يوصي الجمعية العامة بأن يخصص البند الإضافي للجنة الخامسة.

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

التقرير الثاني للمكتب (A/52/250/Add.1)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر تخصيص هذا البند للجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيحاط رئيس اللجنة الخامسة علما بالقرار الذي اتخذ الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في هذا الصباح أن استرعي انتباه الممثلين إلى التقرير الثاني للمكتب، الوارد في الوثيقة A/52/250/Add.1، بشأن الطلب المقدم من جامايكا وغيانا بإدراج بند إضافي في جدول الأعمال بعنوان "قبول السلطة الدولية لقاع البحار عضوا في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة".

البند ١٦ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

وفي الفقرة ٢ من التقرير، قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تدرج في جدول أعمال الدورة الحالية البند المعنون "قبول السلطة الدولية لقاع البحار عضوا في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة".

(ج) انتخاب تسعة عشر عضوا للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ووافقت الدول الآسيوية على ترشيح أربع دول، هي: جمهورية إيران الإسلامية، وتايلند، وفيجي، والهند.

وبالنسبة لدول أوروبا الشرقية، يوجد أربعة مرشحين للمقاعد الثلاثة الشاغرة. والدول المرشحة هي: الجمهورية التشيكية، ورومانيا، وليتوانيا، وهنغاريا.

وبالنسبة للمقاعد الأربعة المخصصة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووفقاً على ترشيح باراغواي وكولومبيا وهندوراس. ووافقت المجموعة أيضاً على ترشيح الأرجنتين وأوروغواي للمقعد الرابع على أن تتناوبا التمثيل سنوياً، بدءاً بالأرجنتين. وهذا الترتيب من اختصاص الجمعية العامة، التي أنشأت اللجنة وحددت تكوينها بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د - ٢١)، الذي اعتمد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦.

وبالنسبة للمقاعد الأربعة المخصصة لدول أوروبا الغربية ودول أخرى، يوجد خمسة مرشحين، هم: إسبانيا، وإيطاليا، والنمسا، واليونان، والولايات المتحدة الأمريكية.

بما أن عدد المرشحين من بين الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي يتطابق مع عدد المقاعد الشاغرة المخصصة لكل منطقة من هذه المناطق، مع تناوب سنوي بين الأرجنتين وأوروغواي، فهل لي أن أعلن انتخاب هؤلاء المرشحين لمدة ست سنوات تبدأ في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، مع الأخذ في الحسبان أن الأرجنتين وأوروغواي ستتناوبان التمثيل سنوياً، بدءاً بالأرجنتين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنسبة لمجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، يتجاوز عدد المرشحين عدد المقاعد المخصصة لهاتين المنطقتين. ولهذا، فإن الجمعية ستشرع الآن في التصويت باقتراع سري لانتخاب ثلاثة أعضاء من دول أوروبا الشرقية وأربعة أعضاء من دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

أود أن أبلغ الجمعية أن عدداً من المرشحين، لا يتجاوز عدد المقاعد الشاغرة، الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات، بما لا يقل عن الأغلبية المطلوبة، سيعلن انتخابهم. وفي حالة تعادل الأصوات على أي مقعد

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل الجمعية العامة الآن إلى انتخاب ١٩ عضواً للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لملاء المقاعد التي ستشغل بانتهاء عضوية الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٨.

إن الأعضاء التسعة عشر الذين ستنتهي مدة عضويتهم هم: الأرجنتين، إسبانيا، إكوادور، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، بولندا، تايلند، جمهورية تنزانيا المتحدة، سلوفاكيا، السودان، شيلي، كينيا، المملكة العربية السعودية، النمسا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية. وهؤلاء الأعضاء يمكن إعادة انتخابهم فوراً.

وأود أن أذكر الأعضاء أنه، اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ستظل الدول التالية ممثلة في اللجنة: الاتحاد الروسي، استراليا، ألمانيا، البرازيل، بلغاريا، بوتسوانا، الجزائر، سنغافورة، الصين، فرنسا، فنلندا، الكامبيون، مصر المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، اليابان. ولهذا، فإن هذه الدول السبع عشرة غير مؤهلة للانتخاب، لأنها أعضاء في اللجنة.

وفقاً للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، يجري الانتخاب بالاقتراع السري ولا يجوز ترشيح مرشحين.

بيد أنني أود أن أذكر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، التي تقضي بأن الممارسة المتمثلة في الاستغناء عن الاقتراع السري في انتخابات الهيئات الفرعية في حالة تطابق عدد المرشحين مع عدد المقاعد المقرر شغلها، ينبغي أن تصبح القاعدة السارية ما لم يطلب أحد الوفود التصويت على انتخاب معين.

وفي عدم وجود مثل هذا الطلب، هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر المضي في الانتخاب على هذا الأساس؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنسبة للترشيح، أخبرني رؤساء المجموعات الإقليمية أنه، بالنسبة للمقاعد الأربعة الشاغرة المخصصة للدول الأفريقية، ووفقاً على ترشيح أربع دول، هي: أوغندا، وبوركينا فاسو، والسودان، وكينيا.

متبقي، سيُجرى اقتراع مقيد يقتصر على المرشحين الذين حصلوا على عدد متساو من الأصوات.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

المجموعة هاء - دول أوروبا الغربية ودول أخرى

١٠٦	الجمهورية التشيكية
٢	أوكرانيا
١	سلوفاكيا

تقرر ذلك.

١٦٤	عدد بطاقات الاقتراع:
صفر	عدد البطاقات الباطلة:
١٦٤	عدد البطاقات الصحيحة:
١	المتنعون عن التصويت:
١٦٣	عدد الأعضاء المصوتين:
٨٢	الأغلبية المطلوبة:

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:

١٤٠	إيطاليا
١٣٨	إسبانيا
١٣٦	النمسا
١١٥	الولايات المتحدة
٩٦	اليونان

بالحصول على الأغلبية المطلوبة، وعلى أكبر عدد من الأصوات، انتخبت إسبانيا وإيطاليا ورومانيا وليتوانيا والنمسا وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لمدة ست سنوات اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وبالتالي تكون الدول الـ ١٨ التالية قد انتخبت أعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لمدة ست سنوات اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨: إسبانيا، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باراغواي، بوركينا فاسو، تايلند، رومانيا، السودان، فيجي، كولومبيا، كينيا، ليتوانيا، النمسا، الهند، هندوراس، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

وانتخبت الأرجنتين وأوروغواي لتتناوبا التمثيل سنوياً، ابتداءً بالأرجنتين.

أهنئ الدول التي انتخبت أعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وأشكر فارزي الأصوات

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستوزع الآن بطاقات الاقتراع التي تحمل الحرف "ج" أو الحرف "هـ". وأطلب من الممثلين ألا يستخدموا إلا بطاقات الاقتراع هذه، وأن يكتبوا أسماء الدول الثلاث من دول أوروبا الشرقية وأسماء الدول الأربع من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، التي يرغبون في التصويت لصالحها.

أما بطاقات الاقتراع التي تتضمن أسماء من المنطقة المعنية يزيد عددها على عدد المقاعد الشاغرة فستعتبر باطلة. وإذا وردت على بطاقة الاقتراع أسماء لدول أعضاء من خارج المنطقة فلتن تحتسب بطاقة الاقتراع على الإطلاق.

بناءً على دعوة من الرئيس، تولى السيد بوهيرا (زمبابوي)، والسيد كونتريراس (فنزويلا)، والسيد نيين (ميانمار) فرز الأصوات.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥، واستؤنفت الساعة ١١/٣٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نتيجة التصويت كما يلي:

المجموعة جيم - دول أوروبا الشرقية

١٦٤	عدد بطاقات الاقتراع:
صفر	عدد البطاقات الباطلة:
١٦٤	عدد البطاقات الصحيحة:
٢	المتنعون عن التصويت:
١٦٢	عدد الأعضاء المصوتين:
٨٢	الأغلبية المطلوبة:
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	
١٣٣	ليتوانيا
١١١	هنغاريا
١١٠	رومانيا

وإنما أكثر إلحاحا أيضا فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المرغوبة.

إن رغبة الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد كوفي عنان الواضحة، في تعزيز ذلك التعاون نتجت عنها مشاورات مكثفة ممتدة، وتبادل معلومات واجتماعات بينه وبين الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم أحمد سالم. ولقد اتفقا للمرة الأولى على إضفاء الطابع المؤسسي على اجتماعاتهما وأن يجتمعا بالتناوب، في أفريقيا لدى انعقاد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، وفي نيويورك خلال الدورة السنوية للجمعية العامة.

ومشروع القرار هذا بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يقدم في أعقاب حدثين هامين وقعا، الأول في هراري بزمبابوي، في حزيران/يونيه من هذا العام، وهنا في الأمم المتحدة يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، عندما اجتمع مجلس الأمن اجتماعا خاصا على المستوى الوزاري، وفي كل من هذين الاجتماعين، تكلم رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، نيابة عن شعب أفريقيا، بشأن مسائل إرساء الديمقراطية، والسلام والأمن، وبشأن التنمية وهي الأكثر أهمية.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية يبرز التحديات السياسية والاقتصادية على حد سواء التي تواجه أفريقيا وحاجة المجتمع الدولي الماسة إلى التصدي لها، بشكل عملي وبروح النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة أمام الاجتماع الخاص لمجلس الأمن، عندما قال:

"وعلينا - ولا أعني هنا هذا المجلس وإنما الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة - أن نستجيب بسرعة وبفعالية لنداء أفريقيا. ويجب أن نفعل ذلك بإجراءات محددة ومقترحات عمل واضحة".
(S/PV.3819، ص ٥)

إن مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الأمين العام ومنظمة الوحدة الأفريقية يبرز تدابير محددة واقتراحات واضحة تتطلب عملا عاجلا من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشكل خاص والمجتمع الدولي بشكل عام.

وستكون منظمة الوحدة الأفريقية مقصرة لو لم تعرب عن تقديرها للدعم والمساعدة السخييين اللذين تلقتهما حتى الآن من عدد من البلدان والمنظمات الدولية.

على مساعدتهم في هذا الانتخاب. واعتذر عن التأخير الطويل في عد الأصوات.

وبذلك نختم نظرننا في البند الفرعي (ج) من البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ٤٢ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

تقرير الأمين العام (A/52/374)

مشروع قرار (A/52/L.8)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل زمبابوي ليعرض مشروع القرار A/52/L.8.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إنخساخان (منغوليا).

السيد مابورا نغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هذا الصباح، وإذ أخطب الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، سأتكلم بصفتين. ففي الجزء الأول من بياني سأتولى عرض مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وفي الجزء الثاني من بياني سأتكلم بصفتي رئيس وفد زمبابوي، وسوف أومئ إلى الجمعية عند انتقالي من صفة للصفة الأخرى.

يشرفني، باعتباري ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، فخامة السيد روبرت غابرييل موغابي - أن أعرض مشروع القرار A/52/L.8 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وهي علاقة مستمرة منذ ثلاثة عقود. وهذا التعاون يشمل الأمانة العامة للأمم المتحدة ومختلف الوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة.

إن إنشاء آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها وإصرار المنظمة على أن تتحلّى بروح المبادرة، بخاصة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، جعل ذلك التعاون، ليس أكثر أهمية فحسب

يرحب بمبادرة الأمم المتحدة لتدريب العاملين بجهاز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالسياسات والدفاع والأمن وشعبة منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وتعريفهم بإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة.

إننا نعتقد أن التعاون بين المنظمتين ينبغي أن يتجاوز السلم والأمن. إن الدورة الثالثة والثلاثين لجمعية رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي استضافتها حكومة بلدي، عقدت الدورة الافتتاحية للاتحاد الاقتصادي الأفريقي. وينبغي إرساء التعاون بين الأمم المتحدة والتجمعات الاقتصادية دون الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لأفريقيا الغربية والجنوبية، كما ينبغي دعم تلك المنظمات حيثما وجدت. ويأمل وفد بلدي أن تحظى تلك الجهود على نحو مستمر بالدعم الملموس من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في مجموعها.

وفد بلدي مقتنع بأن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بشأن أفريقيا إذا ما نفذت بدقة ستسهم في تهيئة بيئة قادرة على تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والرخاء اللذين تحتاج إليهما القارة الأفريقية. ومن شأنها أن تعزز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وأخيرا فإن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة من شأنه أن يقوي عزيمة البلدان الأفريقية على التغلب على العقبات الراهنة ويضع القارة على طريق الإنعاش والنمو الاقتصادي. إن أفريقيا كما تصورها وسائل الإعلام تمثل مأساة إنسانية هائلة ولكننا نشهد اليوم نهضة أفريقية تحتاج إلى دعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كله.

السيد ولزفيلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، بلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وليتوانيا، وهنغاريا، والبلد المنتسب قبرص، تضم صوتها إلى هذا البيان.

الاتحاد الأوروبي يشكر الأمين العام على تقريره الشامل بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة

وأختتم بياني بكلمات الأمين العام للأمم المتحدة نفسه، عندما قال فيما يتعلق بأفريقيا خلال الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن:

"لقد قمنا على مدى عقود بتشريح أفريقيا ومناقشتها، ودراسة تحدياتها وتلخيصها. والآن حان وقت العمل". (أعلاه، ص ٥)

لذلك، يشرفني أن أقدم مشروع القرار A/52/L.8 للجمعية العامة للنظر فيه ولاعتماده.

أود الآن أن أبدي بعض الملاحظات نيابة عن وفد زيمبابوي. اسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير وفد بلدي العميق للأمين العام لتقريره المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (A/52/374). ووفد بلدي يرحب بهذا التقرير لأنه يظهر علاقة العمل الفعلية بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجالات مثل تبادل المعلومات، والسلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه المناقشة تجري في وقت مناسب، حيث التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية - وهو تعاون ولد منذ ٣٢ عاما، في ١٩٦٥ - اتسع نطاقه اتساعا كبيرا. إن منظمة الوحدة الأفريقية لم تشترك بشكل نشط في العمل الخاص بتعزيز التعاون والوحدة بين البلدان الأفريقية فحسب، وإنما أسهمت إسهاما كبيرا أيضا في عمل الأمم المتحدة، وبخاصة في مجال صيانة السلم والأمن، بما يتفق مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن دور المنظمات الإقليمية.

لقد كان العام الماضي مليئا بالأحداث في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أفريقيا. لقد انتقص من نجاحات أفريقيا السياسية في مجال إنهاء الاستعمار انتشار انعدام الأمن والنزاعات الأهلية في بعض أجزاء القارة. إن القتال لا يزال قائما بدرجات متفاوتة في السودان، وفي الصومال، وفي منطقة البحيرات الكبرى. وزيمبابوي ترحب بالجهود الرامية إلى تعزيز السلم عن طريق المنظمات الإقليمية وأيضا عن طريق حسن الجوار. وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها أنشئت في ١٩٩٣ لتخدم هذا الغرض. ونحن نعتد على دعم الأمم المتحدة المستمر، وبخاصة في النواحي الفنية والسوقية والمادية، لكفالة دعم واستدامة هذه الترتيبات الإقليمية. ووفد بلدي

الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للأعمال التحضيرية لهذه القمة بغية تحقيق نتائج ملموسة. وسيكون هدف هذه القمة إقامة حوار سياسي واسع على أعلى المستويات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا يجعل من الممكن تنمية علاقات تكامل أفضل وأكثر فاعلية بين القارتين.

ونرحب أيضا بإنشاء آلية منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها. ونحن مقتنعون بأن هذه الآلية ستكون نافعة، خاصة في حسم الصراعات وتخفيض حدة التوترات. ويقع على عاتق الأفارقة أنفسهم، أولا وقبل كل شيء، أن يأخذوا زمام المبادرة لاستعادة السلم في القارة وأن يضطلعوا بالمسؤولية الأساسية عن تحقيق هذا السلم. ومن المهم أن يكون لدى البلدان الأفريقية القدرة على المشاركة في بعثات حفظ السلام التي يفوضها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود البلدان التي ترغب في التحول من التعاون العسكري المباشر أو الثنائي إلى تقديم الدعم النشط للبلدان الأفريقية، في إطار نهج متعدد الأطراف بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وشركاء آخرين.

ويقدم الاتحاد الأوروبي مساعدة ملموسة في هذا الصدد. ففي ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ اعتمد الاتحاد الأوروبي موقفا مشتركا بشأن منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا. وسيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز الحوار مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع المنظمات دون الإقليمية بشأن الفرص الملموسة لمساعدة جهودها في ميادين الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وصون السلم وتعزيز الوعي بأهمية احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمجتمع التعددي والمؤسسات والممارسات الديمقراطية وثقافة التسامح والتعايش السلمي.

وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرات وإجراءات الأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية للتعاون والتشاور على نحو منظم بشأن القضايا الأفريقية الرئيسية. فمذ كاونون الثاني/يناير ١٩٩٧ ناقشا مدى الحاجة إلى إقامة روابط أوثق من أجل تعزيز قدراتهما المشتركة في مجال منع الصراعات وفصلها في أفريقيا. وإن تعيين السيد محمد سحنون ممثلا خاصا للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن منطقة البحيرات الكبرى، وامتداد ولايته بالتالي إلى الكونغو يمثل تقدما كبيرا في ذلك الاتجاه.

الأفريقية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن على المنظمات الإقليمية أن تلعب دورا متزايدا في عالم اليوم ويؤكد الأهمية الخاصة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقد تتكشف الفاعلية الخاصة لدور المنظمات الإقليمية لأن هذه المنظمات تمثل دولا أعضاء بصفتها الفردية. والأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لأفريقيا تستند إلى مصالح وأهداف وقيم مشتركة، أي إلى الرغبة في مساعدة أفريقيا على تحقيق السلم والاستقرار والتنمية المستدامة بغية تحسين نوعية الحياة لشعوبها.

وتوفر منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا إطارا سليما للحوار والتعاون لتحقيق هذا الهدف. ونحن نرحب بالدور الهام الذي تضطلع به الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبصفة خاصة الجهود التي يضطلع بها في ليبيريا فريق الرصد التابع لهذه الجماعة. وبالمثل يرحب الاتحاد الأوروبي ببعثة البلدان الأفريقية لمراقبة تنفيذ اتفاق بنغوي. وفي شرق أفريقيا، نحيط علما بالمبادرات الهامة التي اتخذتها هيئة التعاون لشرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

لهذه الأسباب، يشجع الاتحاد الأوروبي الاتصالات المنتظمة والحوار الذي يجريه مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا، وبصفة خاصة حوار المستمر مع منظمة الوحدة الأفريقية. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بالاجتماع الوزاري الأول بين الفريق الثلاثي لمنظمة الوحدة الأفريقية والفريق الثلاثي للاتحاد الأوروبي الذي عقد في نيويورك في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وكان هدف الاجتماع تقييم عملية المشاورات السياسية المنتظمة التي بدأت في ١٩٩٤ على مستوى كبار الموظفين بين منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي، ولتمهيد الطريق للتعاون في المستقبل. وفي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ زارت رئاسة الاتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية أديس أبابا لمناقشة كيفية وضع خطة لتوسيع قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على تناول المعلومات الضرورية للدبلوماسية الوقائية. وبالمثل فإن الاتحاد الأوروبي على صلة بأعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتحديد تاريخ لاجتماع كبار الموظفين المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في لوساكا.

وفي اجتماع المجلس الأوروبي في أمستردام بتاريخ ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أعلن المجلس أنه يتطلع إلى عقد اجتماع قمة في عام ٢٠٠٠ لرؤساء دول وحكومات

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من واجبه أن يعلن بصراحة معارضته للهجمات التي تتعرض لها الديمقراطية وأن يشجع التسوية السلمية للمنازعات. وبالتالي، فإن هناك مناسبات نرى فيها أنه من الضروري الإعلان - في الأمم المتحدة أو في أي جهة أخرى - عن قلقنا إزاء الأحداث التي تقع في بعض بلدان أفريقيا وغيرها من المناطق.

وما زال السلام غائبا عن منطقة البحيرات الكبرى، وقد تأثرت البلدان المتاخمة لها بالنزاع. ويواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بالإضافة إلى القادة في المنطقة وشخصيات بارزة أخرى معنية من أجل إعادة السلام إلى المنطقة. وسيواصل المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى منطقة البحيرات الكبرى السيد أدو أجيلو تعاونه الوثيق معهم.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي برعاية كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ليعالج بشكل شامل الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ويؤكد الاتحاد أيضا على الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع الدولي في مساعدة بلدان المنطقة في حسم مشاكلها.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيواصل الاتحاد الأوروبي حث الرئيس كابيلا على أن يشرع دون تأخير في العملية الانتخابية المقرر إجراؤها في فترة السنتين التي أعلنها وأن يحترم موافقته على تيسير عمل المنظمات الإنسانية التي تقدم المعونة للاجئين وتعيدهم إلى الوطن. ومن الحتمي أن تكون الأمم المتحدة قادرة على أن تجري بحرية تحقيقاتها في المذابح المدعى بوقوعها وفي الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان في الأراضي الكونغولية.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو، يأسف الاتحاد الأوروبي أشد الأسف لعدم نجاح الوساطة الدولية التي يقوم بها الرئيس بونغو رئيس جمهورية غابون والسيد محمد سحنون الممثل الخاص للأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ونعرب عن استنكارنا لحقيقة أن الأزمة السياسية هناك قد تحولت إلى صراع مسلح أسفر عن تغيير الحكومة دون إعطاء شعب الكونغو أي فرصة للتعبير عن رأيه في انتخابات حرة. ويطلب الاتحاد الأوروبي من السلطات هناك أن تبدأ من جديد العملية الديمقراطية، وأن تقوم بالإعداد لكي تجري بأسرع

ويسر الاتحاد الأوروبي أن الأمينين العامين سيجتمعان مرتين في السنة من الآن فصاعدا، ويرحب الاتحاد بالاجتماع الذي سيعقد بين الأمانتين في أديس أبابا في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ لوضع تدابير محددة لتوطيد ذلك التعاون وتوسيع نطاقه.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالاجتماع الذي عقده مجلس الأمن على المستوى الوزاري يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن الحالة في أفريقيا ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة الذي سيقدم في شباط/فبراير ١٩٩٨.

ويقدر الاتحاد الأوروبي الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به الأمم المتحدة في شؤون حفظ السلام. وهو مقتنع بضرورة تحقيق أوثق تعاون ممكن بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونلاحظ في هذا الصدد أن المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة تعترف بالدور الخاص الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمات الإقليمية.

وعندما ننظر إلى القارة الأفريقية اليوم، فإنه يمكننا أن نرى من الأسباب ما يدعو إلى الثقة في المستقبل. فالديمقراطية آخذة في التأصل في عدد متزايد من الدول، وتجري مناقشة هامة في عدد من البلدان بشأن أفضل السبل لجعل تلك الديمقراطية تتكيف بشكل مباشر أكثر مع احتياجات السكان، وتشجع الشعوب على المشاركة بصورة أكمل في إدارة الشؤون العامة، وتمكنها من أن يكون لها قدر أكبر من التأثير المباشر على مستقبلها. ولمنظمة الوحدة الأفريقية دور مؤثر - مما يعني بالطبع أن عليها مسؤوليات - وينبغي لها أن تشجع مثل هذه المناقشة وتؤديها. ويتعين على المجتمع الدولي وخصوصا الأمم المتحدة، أن يدعم تلك المنظمة في هذه المهمة. ويشجع الاتحاد الأوروبي تكثيف الحوار والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في هذه الميادين.

وبينما يهنئ الاتحاد الأوروبي أفريقيا على التقدم الكبير المحرز في جهودها لإرساء ديمقراطية أوسع انتشارا ولمعالجة المشاكل الناشئة داخل حدودها، فإنه يحيط علما على النحو الواجب بمشاعر القلق البالغ التي أعرب عنها الأفريقيون أنفسهم إزاء الأحداث الجارية في عدد من مناطق قارتهم وإزاء الاتجاهات المناهضة للديمقراطية التي لوحظت في بعض البلدان.

وفي نفس الوقت تظل الحقيقة المتمثلة في أن نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون تحت مستوى خط الفقر. وتذكرنا حالة الفقر تلك بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي لم يتحقق بعد في تلك المنطقة. ونرى أن تخفيف حدة الفقر يقتضى أن تقوم البلدان الأفريقية، بتشجيع ودعم من المجتمع الدولي، بتحقيق معدل مستقر لنمو نصيب الفرد من الدخل والمحافظة على ذلك المعدل. وينبغي أيضا أن تتوخى برامج التنمية هدف جعل أفقر فئات السكان هم أول المستفيدين منها.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور حاسم في مساعدة أفريقيا على تحقيق تلك الأهداف. وقد تم وضع الإطار اللازم لتقديم المعونة بمقتضى اتفاقية لومي التي تشكل حجر الزاوية في جهودنا. وتعني المعونة التي يمنحها الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية لومي والمساعدة التي يقدمها من خلال مصادر أخرى، أن الاتحاد الأوروبي أصبح اليوم أكبر مانح للمعونة في العالم. وتمثل التبرعات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي أكثر من ٦٠ في المائة من إجمالي المعونات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من بلدان منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونؤكد مجددا أننا قد وطدنا العزم على أن نواصل جهودنا لمساعدة البلدان الأفريقية النامية وتوطيد تعاوننا معها من أجل أن نكمل على نحو أفضل رفاهتها وازدهارها في المستقبل.

إن هذا هو جوهر نظرتنا، ونظرة شركائنا في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ، إلى مستقبل اتفاقية لومي. إن الاتحاد الأوروبي عازم على الحفاظ على خصوصية تلك الشراكة الفريدة التي تربطه ببلدان أفريقية كثيرة.

أما أفريقيا، فعليها أن تقبل مسؤولياتها حتى تكون التنمية مستدامة ويكون الازدهار مكفولا. وكل حكومة مسؤولة، قبل كل شيء، عن كفالة تمتع شعبها بالحقوق والحريات الأساسية، مع إيجاد الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي. ثم أن كل الدول لها مسؤوليات تجاه الدول الأخرى في منطقتها، ومسؤوليات عن البيئة التي تتقاسمها مع تلك الدول. ومدى تلك المسؤوليات يتجاوز بمراحل الحاجة إلى الاحترام المتبادل لسيادة كل منها.

إن منظمة الوحدة الأفريقية لعبت دورا هاما بتحديداتها تلك المسؤوليات وبدراساتها الطرائق التي تكفل الوفاء بمقتضيات تلك المسؤوليات وبمساعدها على تحديد رؤية مشتركة لمستقبل القارة الأفريقية. إن الاتحاد

ما يمكن انتخابات حرة وشفافة ومنصفة وديمقراطية تحت إشراف دولي. ويدين الاتحاد الأوروبي كل التدخلات الخارجية في جمهورية الكونغو، لا سيما تدخل القوى الأجنبية مما يعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، ويطالب بالانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية بما في ذلك المرتزقة.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق إزاء الحالة في سيراليون، ويرحب بجهود السلام التي تبذلها دول المنطقة. كما نعرب عن القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في ذلك البلد، ويحدونا الأمل في أن يتيح قرار مجلس الأمن ١١٣٢ (١٩٩٧) الفرصة لأن تستعيد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا السلطة بسرعة ويعول النظام الدستوري. ويدعو الاتحاد الأوروبي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التأكد من فرض الجزاءات على سيراليون امتثالا لقرار مجلس الأمن ١١٣٢ (١٩٩٧) والقانون الدولي المعني بالمعونة الإنسانية. ونرحب بخطة السلام التي طرحتها تلك الجماعة من أجل سيراليون التي نشرت في كوناكري في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وننتظر باهتمام التقييم الذي تعدده بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى ذلك البلد.

وفيما يتعلق بأنغولا، نحن نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار جو التوتر وحالة الجمود في عملية السلام. ومن الحتمي أن يمثل الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) لجميع التزاماته بموجب بروتوكول لوساكا الذي وقعه بمحض إرادته. ولهذا السبب، يناشد الاتحاد الأوروبي يونيتا الامتثال دون تأخير لأحكام قرار مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٣٥ (١٩٩٧). ويقوم الاتحاد الأوروبي حاليا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لفرض الجزاءات بمقتضى القرارين المشار إليهما، وهو يحث جميع الدول الأخرى على أن تحذو حذوه.

ولا تزال التنمية الاقتصادية تشكل التحدي الرئيسي الذي يتعين على أفريقيا أن تتصدى له. ويدرك الاتحاد الأوروبي تمام الإدراك هذه الحقيقة. ومن الدلائل المشجعة أن نرى بلدانا أفريقية عديدة تقوم بإصلاحات شاملة لسياساتها الاقتصادية وللقطاع العام فيها، مما يمكن من استئناف عملية النمو. كما أنها أحرزت تقدما كبيرا وجديرا بالثناء في قطاعات أساسية مثل التعليم والصحة وتوفير الخدمات الأساسية.

العامين لكلتا المنظميتين، حتى يتاح البناء على قدرات المنظميتين في جهدهما المشترك الرامي إلى منع وتسوية الصراعات في أفريقيا.

من التطلعات الرئيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية جعل قارة أفريقية قارة سلمية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق التطلعات الأوسع نطاقاً إلى إيجاد عالم سلمي. إن مواظبة أفريقيا على توخي الدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلام وبناء السلام، بما في ذلك بناء السلام بعد انتهاء الصراع، أمر تبلوره جهود الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، وجهود شعبة منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات.

ومما يشجع وفدي تعاون إدارة الشؤون السياسية للأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الأفريقية على مستويات شتى وبطرق مختلفة، بما في ذلك دعوة جهاز السياسات والدفاع والأمن بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وشعبة منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات، إلى القيام بزيارات لإدارة الشؤون السياسية للأمم المتحدة للتعرف على أنشطتها. إن تبادل المعلومات والزيارات بين الموظفين المختصين في المنظميتين سوف يحسن التنسيق في تنفيذ برامج التعاون المتفق عليها بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إن مملكة سوازيلند يشجعها التعاون المستمر بين منظومة الأمم المتحدة وبين الصناديق والبرامج العاملة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المعروف للكافة أن الاقتصادات الأفريقية، على الرغم من وجود قاعدة واسعة من الموارد الطبيعية ومن الأخذ بسلسلة من برامج الإصلاح الهيكلي، لا تزال تتميز بضعف معدلات النمو الاقتصادي. وهو ضعف مرده أساساً إلى اختلالات في التوازن الداخلي والخارجي، وانخفاض الانتاجية الزراعية، والنقص في المهارات، وارتفاع معدلات نمو عدد السكان، وكذلك مشكلات ثقافية وصحية. إن التهديدات عبر الوطنية الجديدة، على شكل شبكات عبر وطنية من الإجرام، والاتجار في المخدرات، وغسل الأموال، والإرهاب، لها أيضاً وقع سلبي خطير جداً على اقتصادات قارتنا الواهنة أصلاً.

إن جهود الأمم المتحدة وجهود المجتمع الدولي لتفادي تلك المصاعب التي تواجهها البلدان الأفريقية، بادية للعيان في المبادرات التي اتخذت مثل برنامج عمل الأمم

الأوروبي مقتنع بأن منظمة الوحدة الأفريقية، بمساعدة وتعاون من المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، سوف تواجه تحدي مساعدة أفريقيا على ولوج الألف القادمة من السنوات بثقة وعزم.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. إن المجتمع الدولي على بينة من أن أفريقيا قارة لم تواجه صعوبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل عانت أيضاً من عدد كبير من الصراعات بين دولها وداخل تلك الدول. ومنشأ الصراعات متعدد، يشمل البارامترات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ومن ضمن العوامل الدولية تبدت الصراعات عاقبة لنهاية الحرب الباردة وعواقبها، وكذلك عاقبة لعولمة الاقتصاد الدولي وتحريره من القيود، مما ولّد شعوراً بعدم الأمان السياسي والاقتصادي في أفريقيا.

إن طائفة واسعة من المشكلات في أفريقيا ناشئة عن تلك الصراعات، ومن تلك المشكلات مسألة أزمة اللاجئين في أفريقيا، التي لا تنحسر. إن ملايين اللاجئين والنازحين الأفارقة، يمثلون أكبر الأعداد في تدفقات اللاجئين في العالم، قد أوجدوا مصدراً احتماالياً لمزيد من التوتر بين الدول وداخل الدول. وعلى هذا الأساس تكون مساعدة اللاجئين وحماية حقوق اللاجئين مسألة ذات أولوية في صنع الصراعات وإدارتها وفي بناء السلم والأمن في منطقتنا.

إن وفدي يؤيد الرأي القائل - على نحو ما جاء في تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة، في الوثيقة A/52/1 - بأن من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة توسيع نطاق التغيير السلمي، لكفالة عدم لجوء الدول الأعضاء إلى العنف، بتوفير الوسائل اللازمة لاحتواء الصراعات وتسويتها، وبمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات. ومن المشجع، في هذا الصدد، أن نلاحظ أن الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع المنظمات الإقليمية. إن هذه الاستراتيجية تنطوي على إمكانيات كبيرة. وكان تعيين ممثل خاص مشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية جهداً جديراً بالإطراء، يهدف إلى تعزيز الاتصال الوثيق بين أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويحدونا الأمل في أن يقوم الممثل الخاص بالمزيد من تعزيز التنسيق بين جهود كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، في تشاور عن كثب مع الأمينين

وأختتم بياني بتأكيد التزام حكومتي لعضويتها في الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الأفريقية. فسوازيلند تؤمن بأهمية المقاصد والأهداف التي أنشئت من أجلها هاتان الهيئتان. وإذا كان مجلس الأمن قد خصص قدرا كبيرا من الموارد المالية والبشرية لصون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، فإن منظمة الوحدة الأفريقية أبدت من جانبها الالتزام بالسلام والأمن في المنطقة بإنشائها آلياتها لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها.

ثم إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضع، من خلال أجهزته الفرعية، برامج عديدة ترمي إلى مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الإنمائية. وبالمثل، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمرها الثالث والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات المعقود في هراري، زمبابوي، هذا العام، عددا من القرارات التي استهدفت تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أفريقيا.

وثمة إرادة سياسية قوية من جانب البلدان الأفريقية لتسوية المشاكل في أفريقيا. وما ينقص أفريقيا هو القوة المالية والموارد البشرية. ولهذا السبب بالذات تفضل منظمة الوحدة الأفريقية تركيز جهودها على العمل الوقائي لأنه من الأولويات الأقل تكلفة. ولهذا السبب أيضا تسعى أفريقيا إلى تعزيز وتوسيع نطاق تعاونها مع الأمم المتحدة بما في ذلك زيادة الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي.

السيد كونديشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من النافل التأكيد على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما في مجال التصدي لقضايا التنمية الاقتصادية ومنع المنازعات. واليابان ترحب ترحيبا حارا بتشديد منظمة الوحدة الأفريقية على تعاونها مع الأمم المتحدة في هذه المجالات، كما ظهر من مشروع القرار الذي قدمه ممثل زمبابوي.

وكما جاء في بيان وزير خارجية اليابان في هذه الدورة للجمعية العامة فإن:

"التنمية والسلام وجهان لنفس العملة. وبدون تنمية لن يُقضى على أسباب الصراعات، وبدون السلم لن تتوافر الظروف المواتية للتنمية" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الثامنة، الصفحة ٨)

المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، وإعلان وبرنامج عمل طوكيو. إن تلك المبادرات قد أطلقت على مر السنين بسبب تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للقارة الأفريقية. وإن نهج التنفيذ، وبرامج العمل، واستراتيجيات تعبئة الموارد، التي جرى وضعها، ينبغي متابعتها من كثب، لكفالة ألا تظل الأهداف التي اتخذت من أجلها تلك المبادرات مجرد أهداف وهمية.

وجدير بالذكر أن البلدان المانحة ألزمت نفسها في دعمها لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وإعلان طوكيو، بأن تساعد أفريقيا في أربعة مجالات رئيسية هي: المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف أعباء الديون الخارجية، والوصول إلى الأسواق، والاستثمار الأجنبي المباشر. وجاء الالتزام نفسه في شتى المؤتمرات ومؤتمرات القمة المتعلقة بقضايا التنمية، والتي عقدت في التسعينات. ومع هذا لم تف بالالتزامات إلا حفنة من البلدان المانحة، ونحن نعرب عن امتناننا لها. وفي غير هذا تظل الحالة قاتمة، لأن المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في النقصان ولم تستفد البلدان الأفريقية استفادة ذات بال من التوسع الأخير في التجارة الدولية ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر. والسؤال الهام هنا هو "متى؟". فقد التزمت سوازيلند ومعظم البلدان الأفريقية بإقامة الهياكل المؤسسية السياسية السليمة. كذلك فإن نهج التمسك بمبدأ المساواة ازداد كثيرا في القارة. وهذه كلها دلائل واضحة على أن مناخ التجارة والاستثمار جيد ومجرب للمشاريع الأجنبية. ولهذا الأسباب، يرى وفدي أن من الواجب أخلاقيا أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها.

أما إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٣ مليارات من الدولارات في بناء القدرات في آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها، فإن المنظمة ستستفيد منه لأنه يعزز قدرتها المالية على تنفيذ مشاريعها المزمعة في هذا المجال. ومما يشجع سوازيلند أن تحيط علما بوجه خاص بأن نحو ١٠ في المائة من ميزانية هذا المشروع ستخصص لأنشطة منع المنازعات التي تشمل النساء. ولا يغيب عن البال مع هذا أن اعتمادات الميزانية لهذا المجال الهام من الأنشطة التي تشمل النساء ليست كافية بأية حال، لأن أكثر من نصف الملايين العشرين من اللاجئين الفارين من المنازعات في أفريقيا هم من النساء والأطفال.

المساهمات في صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، في مجالات التعاون الإنمائي ومنع المنازعات وبناء السلام في أفريقيا بعد فض المنازعات.

وأود باسم حكومة اليابان أن أشيد بمبادرات منظمة الوحدة الأفريقية وجهودها التنسيقية في مجال منع المنازعات وبناء السلام والتنمية الاقتصادية في أفريقيا. ونحن نشق بأن العلاقة التعاونية المتنامية بين المنظمة والأمم المتحدة ستغدو نموذجاً تحتذيها المنظمات الأخرى، الإقليمية ودون الإقليمية، عند تصديها لقضايا السلام والتنمية.

السيد بتريل (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
تود الأرجنتين، في بيانها القصير هذا، أن تعرب عن امتنانها لمنظمة الوحدة الأفريقية وتأييدها لها للجهود التي تبذلها منذ سنوات طويلة لتعزيز السلم والديمقراطية والتنمية في أفريقيا.

وقد بدأت هذه الجهود تثمر. وغالبية البلدان الأفريقية بدأت تحقق نجاحاً في النهوض بمؤسساتها الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وإصلاح اقتصاداتها. وتعمل منظمة الوحدة الأفريقية، عن طريق آلياتها للتعاون، على تهيئة ظروف تحقيق هذه الأهداف.

وعلى نفس النحو، فإن الأرجنتين، بعد عشرات السنوات من عدم الاستقرار وانعدام الأمن القانوني والانغلاق الاقتصادي قد قدمت تضحيات حتى تعود إلى درب الديمقراطية وهي تقوم بتعزيز مؤسساتها السياسية والقانونية والاقتصادية. ولذلك فإننا نتفهم تماماً ونؤيد بثبات تصميم الشعوب الأفريقية وقادتها على العيش في سلام في دول تقوم على سيادة القانون.

إن الأرجنتين قد استفادت ولا تزال تستفيد من النزعة إلى التغيير في الإطار الديمقراطي في أفريقيا. ولم تتمكن الأرجنتين من تعزيز علاقاتها الثنائية مع العديد من البلدان فحسب بل عززت أيضاً تبادلات تجارية مثمرة للغاية معها.

ومع هذه التطورات الإيجابية، فإن بعض البلدان في القارة يعاني من أزمات سياسية. وهذه الحالات قد نشأت ووجدت في مناطق أخرى حيث تم التغلب عليها. وقد جاءت استجابة منظمة الوحدة الأفريقية على نحو إيجابي وداعم وأثبتت مرة أخرى التزامها بإيجاد الحلول

والواقع أننا شهدنا في السنوات الأخيرة أن وراء الكثير من المنازعات الإقليمية عوامل اجتماعية واقتصادية يجب التصدي لها لبلوغ السلام الدائم والحفاظ عليه.

واقتناعاً من اليابان بأن السلام والتنمية لا يمكن الفصل بينهما، فقد اتخذت مبادرتين ترجو أن يعززا الجهود التعاونية التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية في هذين المضامين معاً.

والمبادرة الأولى هي أن اليابان ستعقد في طوكيو في كانون الثاني/يناير القادم مؤتمراً دولياً عن استراتيجيات منع المنازعات، دعت إليه خبراء دوليين إلى جانب ممثلي الدول الأعضاء المعنية. وهي تعتزم في إعدادها للمؤتمر أن تتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع البلدان المختلفة ولا سيما في أفريقيا. ونتوقع أن يخرج المؤتمر الذي يركز أساساً على المنطقة الأفريقية، بمقترحات ملموسة بشأن كيفية تسوية المنازعات عن طريق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

والمبادرة الثانية، هي أن اليابان ترى أن الحل الأساسي للمنازعات في أفريقيا يتطلب أن تسير التنمية بثبات على درب الصحيح وأن يستأصل الفقر. وإذا أخذت اليابان هذا في اعتبارها فإنها تركز جهودها على قضايا التنمية الأفريقية، وتخطط لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا، على المستوى الوزاري في العام القادم. وقد وضع إطار جدول الأعمال لهذا المؤتمر في اجتماع تحضيرى عقد في طوكيو في الشهر الماضي.

والكثير من المشاكل التي يطلب من الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، معالجتها مشاكل أفريقية. ولذا كان من المناسب والملائم أن اجتمع المجلس على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر لمناقشة الحالة في أفريقيا. ونحن نتطلع الآن إلى تقرير الأمين العام عن مصادر النزاع في أفريقيا الذي سيقدم في مطلع العام القادم. وباعتبار اليابان عضواً غير دائم العضوية في مجلس الأمن فإنها ستواصل العمل بنشاط في سبيل الإسهام في هذه العملية. وفي الوقت نفسه تعمل اليابان على تعزيز زيادة العلاقات التعاونية بين منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي سعياً منها إلى معالجة الأسباب المعقدة للمنازعات. وتشاور اليابان بشكل وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تحديد كيفية تقديم المساعدة، إلى جانب

والتنمية. ونود أن نكرر الإعراب عن تأييدنا لأهداف منظمة الوحدة الأفريقية وأغراضها، لا سيما تلك المتعلقة بتحقيق السلم والتقدم لأعضائها.

السيد محمد (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالتقدم بالشكر للأمين العام، السيد كوفي عنان، على التقرير الشامل الذي قدمه للجمعية العامة في الوثيقة A/52/374، بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية". وتقدر حكومتي حق التقدير الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنشيط التعاون بين المنظميتين.

إن نهاية السبعينات والثمانينات كانت عقوداً ضائعة بالنسبة لأفريقيا. وقد بعثت أفريقيا اليوم من الركود الذي ساد فترة الثمانينات، ويمكن وصف عقد التسعينات بأنه عقد النهضة والأمل لأفريقيا.

لقد اتخذ العديد من البلدان الأفريقية تدابير بعيدة الأثر لتعزيز سلامة الحكم وإرساء الديمقراطية والمشاركة الشعبية والتعددية السياسية. وقد تصدت البلدان الأفريقية، على نحو جماعي أو منفرد، لتحديات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية عن طريق اتخاذ تدابير إصلاح اقتصادي جريئة، ولو أنها كثيراً ما تكون شاقة. ويجري تعزيز الهياكل الاقتصادية وإنشاء بيئة مواتية للاستثمار الخاص. وتتطلب جهود البلدان الأفريقية هذه بيئة دولية داعمة حتى تكفل بالنجاح. وينبغي النظر إلى التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في هذا السياق.

وثمة دور خاص منوط بمنظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا والتسوية السلمية للصراعات التي تكتنف القارة. ومن دواعي التفاؤل أن نلاحظ، كما يتضح من تقرير الأمين العام، أن دعم منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا عن طريق مختلف المبادرات قد تزايد خلال العام المنصرم.

إن المشاورات التي جرت في العام الماضي بين الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن القضايا الأفريقية الرئيسية، والخطوات التي اتخذت لبناء روابط وتنسيق أوثق بين المنظميتين حددت الوجهة الصحيحة وأوجدت الزخم اللازم للتعاون المعزز بينهما. إن تعيين السفير محمد سحنون بصفته الممثل المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في منطقة البحيرات الكبرى جاء بمثابة خطوة طيبة

السلمية للنزاعات وبالذات عن سيادة القانون وقلقها إزاء معاناة اللاجئين والمشردين داخل أوطانهم.

وما فتئت الأرجنتين تعمل في أفريقيا، في حدود مواردها، وتقدم مساهمات بناءة في مجال السلام والمساعدة الإنسانية ومراقبة الانتخابات. وقد اشتركت في عمليات حفظ السلام في الصحراء الغربية وأنغولا وموزامبيق، وقدمت، سواء عن طريق بعثات القبعات البيضاء أو مباشرة، مساعدات إنسانية لبلدان متعددة في القارة. كما أن الأرجنتين وفرت أيضاً مراقبي انتخابات لأول انتخابات حرة وعامة في جنوب أفريقيا، وهي الانتخابات التي أنهت نظام الفصل العنصري هناك، وللاستفتاء بشأن تقرير المصير في أرتيريا وللانتخابات التشريعية في الجزائر في حزيران/يونيه الماضي.

وبمناسبة اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن الذي عقد يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وترأسه السيدة مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، كرر السيد ديتيا، وزير الخارجية، الإعراب عن التزام الأرجنتين بالمشاركة النشطة في جهود تعزيز التنمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، فإن للأرجنتين زهاء ٧٠ برنامج تعاون مع أفريقيا تنفذ حالياً. وتشمل هذه البرامج مجالات متنوعة مثل التدريب على الزراعة وتربية الماشية، ومكافحة الأوبئة، وعلوم الكمبيوتر، وإصلاح الدولة، والتحول إلى القطاع الخاص.

وفي هذا السياق المواتي للتعاون، تجدر الإشارة إلى ما قاله الأمين العام، السيد كوفي عنان، في يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة يوم التصنيع في أفريقيا:

"في عام ١٩٩٦ شهدت أفريقيا لأول مرة في ٢٠ عاماً نمواً تجاوز ٤ في المائة. وإن عدد البلدان التي تشهد توسعاً اقتصادياً بارزاً أخذ في الازدياد. ويبدأ القطاع الخاص الاضطلاع بالدور المنوط به من أجل تمكين الاقتصاد. ويقوم المجتمع المدني، في كل مكان، بإنشاء المؤسسات التي يحتاج إليها كي يصبح صوته مسموعاً". (انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٥٠)

وختاماً، نرى أن الفرصة مناسبة للإشادة بأفريقيا، التي تشكل مكوناً هاماً جداً في الأمم المتحدة. وبدون مبادرة أفريقيا، لما تسنى إحداث تغييرات في مجالات مثل إنهاء الاستعمار ونزع السلاح وحقوق الإنسان والبيئة

للاغاية تؤكد مجددا الروح الجديدة للتعاون والتنسيق بين المنظمين.

وفي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، يلاحظ وفد بلادي مع الارتياح الدور الهام الذي تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاضطلاع به، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقي، ولا سيما في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وإن تعاون اللجنة الاقتصادية الأفريقية مع منظمة الوحدة الأفريقية في ميادين هامة أخرى يبين أيضا الدور والإسهام الذي لا غنى عنهما لهذه اللجنة الاقتصادية الإقليمية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

وإن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرها كان تعاوننا مشجعا طوال العام الماضي. ولقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة قيمة دعما لتكامل أفريقيا الاقتصادي، وتعزيزا لقدرة آلية منع الصراعات وإدارتها وتسويتها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وإن المساعدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجهود السلام في أفريقيا، والحملات المرسومة لجمع التبرعات، وعقد مؤتمرات للمانحين لزيادة الموارد المالية لصندوق السلم التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، أمور جديدة جدا بالشأن.

وفي حين أننا نشني على النهج المشجع في التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة، نود في الوقت نفسه أن نشير إلى أن هذا التعاون ينبغي أن يرمي إلى كفالة أن تقوم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره بتقديم الدعم من أجل تنفيذ برامج تعتمد على الحكومات الأفريقية. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز بصورة خاصة أن خطة عمل لاغوس والوثيقة "إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا: خطة برنامج عممت القاهرة" تطلان صالحتين معا باعتبارهما استراتيجية إنمائية طويلة الأمد لأفريقيا تتطلب الدعم الكامل من جانب منظومة الأمم المتحدة.

إن التحدي الذي يواجه أفريقيا في الميدان السياسي يتمثل أساسا في تحقيق الاستقرار السياسي اللازم للتكامل الاقتصادي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وغني عن القول أن تهيئة هذه البيئة المؤاتية يتطلب أولا وقبل كل شيء تحقيق الديمقراطية، والحكم الصالح،

ويلاحظ وفد بلادي مع التقدير أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجالي السلام والأمن دخل مرحلة هامة. ويسرنا، بصورة خاصة، أن ثمة تدابير تتخذ من أجل تعزيز الاتصالات وتبادل الأفكار والمعلومات بين الأمانتين العامتين للمنظمين بشأن مسائل بالغة الأهمية ذات اهتمام مشترك. وإن الدعوات التي وجهت إلى منظمات دون إقليمية، من قبيل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية هي خطوات طيبة أيضا، وإن هذه الاتصالات التي تجري مع منظمات دون إقليمية ينبغي تعزيزها وتوسيعها.

إن أحد المجالات الأكثر أهمية للتنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية هو ذلك المجال الذي يعزز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية وآلية منع الصراعات وإدارتها وتسويتها التابعة لها بغية التصدي لحالات الصراع في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يذكر وفد بلادي بتقرير الأمين العام عن تحسين التأهب لمنع الصراعات وحفظ السلام في أفريقيا، الوثيقة A/50/11، والقرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة، والتوصيات التي أصدرتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ويتطلع وفد بلادي، في هذا الصدد إلى تقرير الأمين العام الذي من المقرر تقديمه بناء على طلب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في دورتها لعام ١٩٩٧.

وفي حين أن الأمم المتحدة تضطلع بمسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن المنظمات الإقليمية من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية بإمكانها أن تضطلع أيضا بدور هام في منع الصراعات وإدارتها وتسويتها في المناطق الخاصة بها. وإن الاجتماع الثاني لرؤساء أركان دفاع الدول الأعضاء في الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام في هراري، زمبابوي، أبرز هذا الدور الهام لمنظمة الوحدة الأفريقية والحاجة إلى تعزيز التعاون بينها وبين الأمم المتحدة. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، يعتقد وفد بلادي أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتعاون بين المنظمين بغرض تعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على منع الصراعات وإدارتها وتسويتها.

هذا البند من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية".

إن ملاوي ترحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/374، الذي يقدم موجزا للأنشطة التي تم القيام بها، فضلا عن تلك الأنشطة المقرر القيام بها، بغرض تعزيز التعاون بين المنظمتين.

ويسر وفدي أن يلاحظ أنه منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها ١٥١/٥١ في دورتها الحادية والخمسين، استمرت الجهود المبذولة صوب زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ولذلك، أود أن أشيد بالأمينين العامين للمنظمتين على التزامهما بتعزيز التعاون في مختلف المجالات.

ونرحب بزيادة المشاورات وتبادل المعلومات من أجل تعزيز القدرات المشتركة للمنظمتين لمنع الصراعات وفضها في أفريقيا ومن أجل تنسيق جهودهما في هذا الصدد. ومن الجدير بالتنويه تعيين السيد محمد سحنون ممثلا خاصا للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن منطقة البحيرات الكبرى، وهي الولاية التي جرى في وقت لاحق توسيع نطاقها لتشمل الكونغو.

وتواصل القارة الأفريقية متابعة قضايا الحكم والسلم والأمن بنشاط والتزام لا يتزعزعان. ولهذا نشعر بالتشجيع إزاء المشاركة المستمرة للأمم المتحدة في الجهود الأفريقية من أجل إرساء الديمقراطية وبناء السلم. ويلاحظ وفدي بشكل خاص نية إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة إنشاء مكتب اتصال في مقر منظمة الوحدة الأفريقية في إطار الجهد المستمر لزيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ويود وفدي أيضا أن يعترف بالجهود التعاونية الحالية التي تبذلها الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها المختلفة، في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نرحب بذلك، ونحث العناصر الفاعلة المختلفة على بذل ما في المستطاع لمساعدة العون للقارة في سعيها إلى تحسين الوضع الاقتصادي. وإن التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا على نطاق المنظومة سيكون خطوة على الطريق الصحيح.

والسلام والعدالة، فضلا عن منع الصراعات وإدارتها وتسويتها. وفي حين أن الإنجازات التي حققتها البلدان الأفريقية في هذه المجالات كانت مشجعة في الأعوام القليلة الماضية، فإن إسهام منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، في جهود البلدان الأفريقية أمر لا غنى عنه أيضا.

وفي مجالي التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن التحديات هي تلك التحديات التي أبرزها برنامج عمل القاهرة. ومع ذلك، فإن الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها عن طريق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يتوقع لها أن تنفذ مختلف البرامج القطاعية ضمن إطار التكامل الإقليمي من أجل التصدي لمشكلة الديون الخارجية والأمن الغذائي في أفريقيا، وإعادة هيكلة وتحويل الاقتصاد الأفريقي بما يتماشى مع الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي.

وفي مجالي التنمية الاجتماعية والبيئة، ينبغي للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أن يركز على بناء القدرات، فضلا عن تنفيذ مختلف الإعلانات والاستراتيجيات التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية.

إن منظمة الوحدة الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة تشكّلان أداتين لا غنى عنهما في صون السلام والأمن، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقارة الأفريقية. وإن الاستعمال الحكيم لهاتين الأداتين عن طريق التعاون والترشيد المتضام للأنشطة يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ استراتيجيات وخطط التنمية التي اعتمدها الأجهزة العليا لمنظمة الوحدة الأفريقية لصالح القارة، وتحقيق الأهداف التي تتضمنها معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وفي الختام، أود أن أشكر ممثل زمبابوي على قيامه، بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، بعرض مشروع القرار A/52/L.8، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويحدونا الأمل في أن تعتمد الجمعية مشروع القرار دون تصويت.

السيد روباديري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يؤيد وفد بلادي كامل التأييد الملاحظات التي أدلى بها وفد زمبابوي نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية بشأن

ناجعة ومتزنة ينبغي أن تحظى بتأييد البلدان والأطراف المعنية وتنبثق عنها.

ومن خلال الأمم المتحدة، ينبغي للمجتمع الدولي في الوقت ذاته أن يبذل قصاره لدعم ومساعدة الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال، ولهذا من الضروري تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إننا نعتقد أن تعيين ممثل خاص مشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن منطقة البحيرات الكبرى مبادرة جديدة تستحق الثناء في هذا الصدد، ولكن من أجل نجاح هذه الجهود المشتركة يتعين توفير الموارد المالية والإدارية الضرورية.

إننا نؤمن أيضا بالحاجة إلى تعزيز وتوسيع التعاون والتنسيق بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وخاصة فيما يتعلق بمنع الصراعات ومشاريع التنمية الإقليمية. وينبغي بذل الجهود لضمان التنسيق الكامل بين الأمم المتحدة ووكالاتها وتلك المنظمات دون الإقليمية، وينبغي أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بدور رئيسي في هذا المجال.

وتعتقد الحكومة النرويجية أن التجربة تدل على أن احترام حقوق الإنسان، والمؤسسات الديمقراطية، والحكم الرشيد تسهم إسهاما هاما وأساسيا في منع الصراعات وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإننا نقدر بالغ التقدير أن هذا الرأي تشاطره اليوم معظم الدول الأفريقية وكذلك المنظمات والمؤسسات الأفريقية. ولهذا ستواصل النرويج إيلاء الأولوية القصوى في تعاونها الإنمائي لمساعدة البلدان الأفريقية في هذا المجال، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها، وذلك بهدف تشجيع وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الأفريقية الإقليمية.

السيد أميهو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ أن أخذ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية طابعه المؤسسي في عام ١٩٦٥، ما فتئ ينمو بإطراد. وتركز في البداية في بعض ميادين الأنشطة. ثم أصبح أكثر عمومية، وانتشر في كلا المنظمتين وفي الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات ذات الصلة، قبل أن يتركز

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدي لوفد زمبابوي، الذي عرض بجدارة مشروع القرار المطروح أمامنا. وأود أيضا أن أشكر الوفود غير الأفريقية التي تكلمت اليوم مؤيدة لمشروع القرار، بل في الحقيقة تلك التي التزمت الصمت حفاظا على الوقت أيضا. ويرحب وفدي ترحيبا تاما بمشروع القرار A/52/L.8، الذي يرمي في مغزاه إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

السيد عاس (النرويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ترحب حكومة النرويج بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتؤيد مشروع القرار المعروض علينا.

إننا نعتقد أن هناك حاجة إلى زيادة تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، من جهة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، من جهة أخرى، في المجالات المبينة في تقرير الأمين العام. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية خاصة في مساعدة البلدان في القارة الأفريقية، ولذلك فإننا نقدر أيضا المبادرة التي اتخذها مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر الماضي بعقد جلسة وزارية حول الحالة في أفريقيا.

إننا نعلم جميعا أن التنمية والسلام يرتبطان ارتباطا وثيقا، في أفريقيا كما هو الحال في كل مكان آخر، وأنه من المؤسف أن أجزاء كثيرة من أفريقيا كانت في السنوات الأخيرة ساحة لعدد من الصراعات الخطيرة التي كان لها عواقب وخيمة من حيث الدمار المادي والأرواح البشرية.

وبسبب الطبيعة الداخلية لكثير من هذه الصراعات، لم يكن بوسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في كثير من الأحيان أن يتدخل بشكل فعال لتفادي تصعيد هذه الصراعات وتحولها إلى حروب أهلية كبيرة ومدمرة، كما شهدنا مؤخرا، على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو.

وليس بوسع المجتمع الدولي، ولا ينبغي له، أن يتهرب من مسؤوليته في مثل هذه الحالات، أو أن يقتصر على المساعدة بتقديم المعونة الغوثية لإصلاح الأضرار وتضميد الجراح التي سببتها الصراعات والحروب. ولذلك فإننا نود أن نؤكد على أهمية تعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات والمؤسسات الأفريقية على القيام بدور أنشط في مجال منع الصراعات وإدارتها وفضها في القارة الأفريقية. ولكي تكون تدابير السلام

الأفريقية، الذي انعقد في حزيران/يونيه من هذه السنة في هراري بزمبابوي. وفي الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا وأيضاً خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، عرض روبرت موغابي رئيس زيمبابوي بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية، بطريقة رائعة كل هذه الجوانب المختلفة لمسألة التنمية في أفريقيا.

وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به في النهاية تحقيق تنمية أفريقيا، التي ظلت موضوع العديد جداً من المبادرات.

ولا يزال وفدي واثقاً من أن تصميمنا الجماعي سينتصر بالرغم من العقبات الظاهرة.

السيد حشاني (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن نظر الجمعية العامة في البند المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يتيح للدول الأعضاء الفرصة لتقييم الحالة الراهنة لذلك التعاون والمضي قدماً في السبيل المؤدية إلى تطويره. وهذا الاستعراض في غاية الأهمية لأنه يحدث في وقت نشهد فيه اهتماماً متنامياً بالحالة في أفريقيا من جانب المجتمع الدولي. وانعقاد الاجتماع الوزاري الخاص لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي كان على وجه اليقين دليلاً على ذلك الاهتمام.

وقد أكد ذلك الاجتماع على أهمية دور المجتمع الدولي في مساعدة أفريقيا على التصدي للتحديات التي تواجهها. ولذلك فإن التعاون بين المنظمين أمر أساسي. وفي البيان الرئاسي الذي اعتمد خلال الاجتماع [S/PRST/1997/46] دعا مجلس الأمن إلى قيام شراكة أقوى بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال منع المنازعات وصون السلام. ووفدي يرحب بهذا الوعي المتزايد من جانب أعضاء مجلس الأمن، الذي يعكس الحاجة إلى المزيد من التعاون بين المنظمين في هذا المجال. وتعزيز الشراكة يستدعي بالضرورة إنشاء آليات فعالة يمكن من خلالها إجراء التشاور بين المنظمين وتبادل المعلومات على أساس دائم ومنظم، وأن ينتفع كل منهما من خبرة الآخر.

والأمين العام في تقريره المقدم للجمعية العامة في الوثيقة A/52/374، أحاط علماً بمختلف الآليات التي أنشئت لتعزيز العلاقات بين المنظمين وتنسيق عملهما في المجالات المتعلقة بالأمن. وفي ذلك السياق يؤيد وفدي

على منع المنازعات وتسويتها السلمية، وصون السلم والأمن الدوليين، وإدارة بؤر التوتر في أفريقيا.

ويعكس هذا التطور دينامية العلاقات بين المنظمين، ولكن على نحو أخص قدرتهما على مواصلة أنشطتهما المشتركة مع التطورات المستجدة في القارة.

وهذا التعاون الذي ترحب به بنن حقق نتائج مشجعة في مجال فض المنازعات. وتشمل تلك النتائج عودة السلام إلى ليبيريا في غرب أفريقيا والتطبيع المطرد للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات العظمى.

وتحققت هذه النتائج بفضل جهود أطراف النزاعات وحسن النية الذي توفر لديها، وبفضل المبادرات العديدة التي اضطلعت بها منظمة الوحدة الأفريقية بدعم من الأمم المتحدة.

وكما برهنت التطورات الأخيرة على الساحة العالمية، فإن تحقيق الهدف المتمثل في منع نشوب الصراعات يتطلب اعتماد نهج متكامل، يجب أن يشمل جميع المسائل المتعلقة بتنمية الجنس البشري وازدهاره الكامل. وهذه المسائل - التي أذكر منها هنا القليل فقط - تشمل إعادة تعمير الاقتصادات التي دمرتها هذه الصراعات، ومن ثم إعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية؛ وإنشاء نظم لمنع السريع لنشوب المنازعات بين الدول.

وفي هذا الصدد يرحب وفدي بالمبادرات التي تضطلع بها بعض البلدان، بما في ذلك بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في مجال تعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام.

وقد أكدت خبرة السنوات الأخيرة أن السلام - أو اختفاء الصراعات - في حد ذاته لا يمكن أن يضمن توفر مناخ من الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

فبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للتدابير التي ذكرتها أن تكون مصحوبة بحلول ناجحة للمشاكل الأخرى: مثل الديون وخدمة الديون، والنمو الاقتصادي والاجتماعي، والقضاء على الفقر، والنهوض بالتنمية المستدامة.

وهذه مختلف العناصر التي كانت، ضمن أخرى، موضوع آخر مؤتمر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة

وبالرغم من استئناف النمو الاقتصادي في عدد من البلدان الأفريقية، يبقى صحيحاً أن أفريقيا في مجملها لا تزال تواجه عوائق متعددة تمنع الكثير من بلدان القارة من أن تتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. والتحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان الأفريقية اليوم، في عالم يتميز بعملية العولمة، هو كيف تصبح مندمجة في الاقتصاد العالمي وكيف تصبح شريكا صالحا فيه.

وسيظل هذا المنظور أمنية زائفة ما لم يوفر المجتمع الدولي المساعدة للدول الأفريقية التي تحتاجها من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجهها في محاولاتها الإنمائية. وما برحت الدول الأفريقية لعدة سنوات تضطلع بإصلاحات اقتصادية وسياسية تعكس رغبتها في الانفتاح على الاقتصاد العالمي والتقيد بالمبادئ العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان. وينبغي أن تحظى هذه الجهود بالدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي إذا كان لها أن تحقق نجاحا مستمرا.

وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لعبء الدين الذي ما زال ينوء بثقله على الاقتصادات الأفريقية. وينبغي أيضا بذل جهود من أجل عكس الاتجاه الحالي نحو انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا السياق، فإن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يعد وسيلة أساسية لدعم الجهود الإنمائية للدول الأفريقية وتعبئة شركاء أفريقيا لتحقيق هذا الهدف.

واقترح الأمين العام في تقريره الصادر في تموز/يوليه بشأن تجديد الأمم المتحدة، إنشاء مكتب جديد باسم مكتب التمويل الإنمائي لتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية لمشروعات التنمية. ونعتقد أنه ينبغي دراسة هذا المقترح دراسة وافية ونؤكد على الإسهام الحاسم الذي يمكن أن تقدمه البلدان المانحة في حشد موارد مالية إضافية.

وإلى ذلك، فإن التعاون المتعدد الأطراف والاندماج الاقتصادي بين الدول الأفريقية، وتونس تولي اهتماما خاصا بكليهما، ضروريان للنهوض بالتنمية في القارة. ودور الأمم المتحدة في التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية أساسي لتحقيق ذلك. وينبغي أن يتضمن العمل في هذا المضمار صوغ برامج محددة تستهدف تعزيز التعاون في أفريقيا وتسهيل تحقيق أهداف المعاهدة التي تنص على إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأفريقي.

الاقتراح الرامي إلى إنشاء مكتب اتصال لدى منظمة الوحدة الأفريقية بغية تيسير التعاون وتبادل المعلومات بين المنظميتين.

وعلى صعيد آخر، من المهم التأكيد على الحاجة إلى تعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية في مجال منع الصراعات وحفظ السلام بزيادة المساعدة المقدمة لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية المنازعات. وفي هذا الصدد، نرحب بإيفاد الأمين العام في الآونة الأخيرة لبعثة فنية إلى أديس أبابا لدراسة أفضل السبل التي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد بها أمانة منظمة الوحدة الأفريقية على إنشاء مركز للعمليات بغية تعزيز قدرة الوحدة التابعة للمنظمة والتي تتعامل مع المسائل المتعلقة بالسلام في القارة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الدور المتنامي للمنظمات دون الإقليمية في مجال حفظ السلام ومنع الصراعات في أفريقيا، وكذلك تطوير التعاون الثنائي كوسيلة لتدعيم قدرات الدول الأفريقية في هذا المجال. وهذه اتجاهات مبشرة لسببين. فمن ناحية هي تعكس رغبة الأفارقة في تنظيم أنفسهم على نحو أفضل لمنع الصراعات وصون السلم في قارتهم. ومن ناحية أخرى تعكس الوعي المتزايد على الصعيد الدولي بالحاجة إلى دعم أنشطة الدول الأفريقية في هذا الصدد. ووفدي يدعم كل الجهود والمبادرات التي من شأنها أن تجعل العمل المضطلع به لصون السلم في القارة الأفريقية أكثر فعالية. ونحن نعتقد أن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في هذا المجال، بالاقتراح مع التشاور المستمر بين الدول الأفريقية، أساس لضمان نجاح هذا العمل. ووفدي يرحب بالاهتمام الذي يوليه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، للحالة في أفريقيا. وهو واضح في جهوده المتواصلة لتعزيز التعاون بين المنظميتين ولا سيما في مجال منع الصراعات، الذي يشكل أولوية كبرى في عمل منظمة الوحدة الأفريقية.

وقد أصبح من المسلّم به على نطاق واسع أن الأمن والتنمية يسيران في سياق واحد وأنها متكافلان بمعنى أنه لا يمكن أن يوجد أمن مستدام دون تنمية مستدامة، والعكس صحيح. ومن المعترف به أن أسباب الصراعات التي تنشب في كل مكان من أنحاء العالم الأخرى توجد جذورها غالبا في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وبعبارة أخرى، إن أفضل الطرق لمنع الصراعات هي النهوض بالتنمية.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء، أنه نظرا لتأخر الوقت، فإن النظر في البند الأخير الذي كان مقررا هذا الصباح البند ٢٠ من جدول الأعمال بشأن المساعدة الإنسانية وبنوده الفرعية (أ) (ب) (د) (هـ) و (و)، قد أجل إلى بعد ظهر هذا اليوم.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا، أود أن أحيط الأعضاء علما بأنني قد تلقيت رسالة من الأمين العام يطلب فيها عقد جلسة للفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، سبق أن أجريت مشاورات مستفيضة وطلبت إلى رؤساء المجموعات الإقليمية أن يخبروا أعضاء مجموعاتهم بنيتي في عقد جلسة للفريق العامل يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ الساعة ١٥/٠٠ في قاعة مجلس الوصاية.

وبالنسبة لموضوع البند ٥٩ من جدول الأعمال، المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة"، أود أن أحيط الجمعية علما بأننا، وفقا للجدول الزمني، سنجري مناقشة حول هذا البند يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر.

وبعد إجراء مشاورات مكثفة، أفهم أننا لن نتخذ أي قرار بشأن البند المتعلق بمسائل مجلس الأمن في هذه المرحلة من النظر فيه. وقد تلقيت تأكيدات بذلك، وأشعر بارتياح لهذه التأكيدات.

وفي هذا السياق، أود أن أغتنم الفرصة لأحيط الجمعية علما بأنني أنوي أيضا أن أدعو إلى عقد جلسة هذا الأسبوع للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن لينتخب نائب رئيسه. وسيصدر إعلان بذلك في اليومية.

وأود أن استرعي انتباه الجمعية أيضا إلى الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ التي تنص على

ومن الواضح أن أي حل لمشاكل التنمية الأفريقية، سواء داخل إطار منظمة الوحدة الأفريقية أو خارجها، يجب أن يتضمن إنشاء شراكة جديدة بين أفريقيا والمجتمع الدولي. وهذا يتطلب زيادة التزام المجتمع الدولي بمساعدة القارة واتخاذ تدابير عالمية للاستجابة لاحتياجاتها على نحو فعال ومناسب.

وفي هذا الصدد، تؤكد تونس من جديد، على النداء الذي وجهه رئيس بلادنا، السيد زين العابدين بن علي، لوضع خطة اقتصادية عالمية لضمان توسع أفريقيا على أساس سليم ودائم. وينبغي لهذه الخطة أن تساعد في تعزيز القدرات الذاتية لأفريقيا من خلال تعبئة الموارد المالية، وتكثيف المساعدة التقنية وتعزيز عملية التصنيع من خلال الشراكة، والاستثمار المباشر، والتبادل التجاري والسعي من أجل التوصل إلى حل دائم لمشكلة الدين.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي الصادر في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن الحالة في أفريقيا، أكد على أن التحديات التي تواجه أفريقيا تتطلب استجابة عالمية أكبر. وتحقيقا لهذا الهدف، طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن توصيات ملموسة إلى المجلس بحلول شباط/فبراير تتعلق بمصادر الصراع في أفريقيا، ووسائل منع هذه الصراعات ومعالجتها، وطريقة إرساء أساس لإقامة سلم دائم ونمو اقتصادي. ونعرب عن الأمل في أن يتضمن التقرير لدى تقديمه توصيات تكون بمثابة نقطة الانطلاق لحقبة جديدة من التعاون الفعال والشراكة المثمرة بين المجتمع الدولي وأفريقيا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

نبدأ الآن النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.8. وأود أن أعلن، بأنه منذ عرض مشروع القرار هذا الصباح، فإن هولندا أصبحت من البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.8. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.8 (القرار ٢٠/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر في البند ٤٢ من جدول الأعمال؟

"أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية صراحة له بذلك".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على الاقتراحين اللذين قدمتهما، وهما عقد جلسة للفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة غدا، وعقد جلسة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسائل مجلس الأمن هذا الأسبوع في موعد يعلن في اليومية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن أن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة سيعقد أول جلسة له غدا الساعة ١٥/٠٠ في قاعة مجلس الوصاية. وسيكون جدول أعمال هذه الجلسة كما يلي: انتخاب نائب رئيس، وبيان يُدلي به الأمين العام، وبيان يُدلي به وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية.

وبالنسبة للجلسة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، فلن تتضمن سوى انتخاب نائب رئيس أو تعيينهما.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.